مذكـرة

بشأن الحفاظ على القدرة التنافسية للصناعات المصرية في زمن الأزمات

إعداد

دكتور مهندس/ نادر رياض

بات من الضروري مراعاة عدد من المحاور الهامة للحفاظ على القدرة التنافسية للصناعات المصرية لحين عبور الاقتصاد المصري الأزمة الحالية التي يمر بها:-

أولاً : ارتفاع الكلفة الصناعية للمنتجات المصرية .

لاشك أن ارتفاع الكلفة الصناعية للمنتجات المصرية بما ينذر بتراجع قدرتها التنافسية عالمياً الأمر الذى ينعكس أثره على الصادرات المصرية وهى مصدر هام للعملة الصعبة التي تحتاجها الصناعة لتوفير جانب من خاماتها ومستلزماتها المستوردة بل يتعدى ذلك التراجع للقدرة التنافسية المصرية محلياً مما يعرض الصناعات المصرية إلى خطر غزو المنتجات المنافسة والقادمة من الشرق الأوسط والشرق الأقصى لينافسها فى عقر دارها ويخرجها عن دائرة القدرة على الصمود فتخسر بذلك أسواقها الخارجية والداخلية أيضاً . وهو أمر يحتاج بالقطع تدخل الدولة بما لها من سلطة تشريعية وتنفيذية وباعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للمصلحة العامة الذي قوامه تحالف قوى الشعب العاملة .

ثانياً:دعم الصادرات المصرية

التوسع في برنامج دعم الصناعات المصرية بعد ان ثبت نجاحه وذلك بتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لذلك وكذا آلية استرداد الرسوم السابق أدائها عند استيراد الخامات ومستلزمات الإنتاج بنظام الدروباك ، إذ أن هذا النظام مع وجوده الفعلي ضمن المنظومة إلا أنه يكتنفه الكثير من

Tel. : +2 (02) 5910050 / 5903220 - Fax : +2 (02) 5913762 - P.O.Box : 2016/11111 Cairo - Egypt
www.bavaria.com.eg nader.riad@bavaria.com.eg

المعاناة للحصول على هذا الدعم وتلك الرسوم والتي تعتبر في واقع الأمر جزءاً من رأس المال العامل وفى التأخير في صرف تلك المستحقات حبس لرأس مال العامل يعطل من دورانه .

وهذا الأمر له ميزتان اقتصاديتان : الأولى أن الصادرات المصرية خصوصاً للسلع الهندسية والتي تحوى مكوناً عالياً من القيمة المضافة ،فإنها تعتبر مصدراً رئيسياً للعملة الصعبة الداخلة للبلاد ،كما أنها مصدراً رئيسياً للصناعة في توفير احتياجاتها من الخامات ومستلزمات الإنتاج بحيث لا تعتمد اعتماداً كلياً على الدولة في توفير العملة الصعبة اللازمة لذلك .

أما الميزة الثانية فهي أن الصناعات التي تنجح صادراتها في غزو الأسواق الخارجية توفر سلعاً عالية الجودة للسوق المحلى مما يحد من استيراد البديل ، وبذا يتم توفير عملات حرة كانت ستوجه للاستيراد مما يحسن من الميزان التجاري .

ثالثاً: <u>قواعد الاستيراد</u>

من الأهمية بمكان ترشيد الاستيراد وتحجيم استنزاف رصيد العملات الأجنبية وذلك بوضع اللوائح التي تحدد الاستيراد فقط في حدود ما يلزم حيث طبق في مرحلة سابقة مماثلة للأوضاع الاقتصادية الحالية بأن سمح باستيراد مستلزمات الإنتاج من خامات وغيره للقطاع الصناعي الداخلة في تخصصه وتحجيم استيراد السلع الاستفزازية إما بالمنع أو برفع الرسوم الجمركية عليها أو عدم تمويلها عن طريق البنوك ، كذلك التفرقة فى الرسوم الجمركية المطبقة على الخامات ومستلزمات الإنتاج التي يستوردها القطاع الصناعي استيفاءاً لاحتياجاته عن تلك التي يقوم التجار والمستوردين باستيراده استيفاءاً لاحتياجات التجارة العامة حيث طبق عليها من قبل شرائح جمركية أعلى .

ولازلنا نذكر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٣٦لسنة ٢٠١٢ الذي أصدره الدكتور كمال الجنزورى بترشيد الإنفاق الحكومي وتشجيع الشراء من الإنتاج المحلى وعدم اللجوء للمستورد الذي يتوفر له بديل محلى تضمنها قوائم بتلك المنتجات والسلع.

رابعاً : <u>استكمال منظومة المواصفات القياسية المصرية</u>

١ -ضرورة دعم الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة.

Tel. : +2 (02) 5910050 / 5903220 - Fax : +2 (02) 5913762 - P.O.Box : 2016/11111 Cairo - Egypt
www.bavaria.com.eg nader.riad@bavaria.com.eg

إن الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة هى مؤسسة وطنية ذات أداء عالمى ومكانة دولية مرموقة يحترم العالم أداءها حيث تسعى دائماً للارتقاء بالصناع المتخلفين عن استيفاء المواصفات وتقدم لهم المشورة الفنية ، لذا بات من الضروري دعم الهيئة في استكمال منظومة المواصفات القياسية المصرية بما يقف حائلاً أمام المستورد من السلع والخامات والمستلزمات الهابطة الجودة والغير مطابقة للمواصفات من التسلل بأسعارها المتدنية لتفسد الأسواق وتضر بالمستهلك المصري وتؤثر سلباً على القدرة التنافسية للمنتج المصري المنضبط والخاضع للتفتيش على جودته بمعرفة الجهات الرقابية المحلية التابعة لوزارة الصناعة.

٢ -المواصفات القياسية الراقية سبيل للنهوض بالصناعة.

لم يعد مقبولاً فيما نحياه اليوم من أحداث أن تعلو أصوات تنادي بإضعاف المواصفات والمطالبة بتدني الجودة، وأنا استبعد من جانبي أن يكون من أصحاب هذه الأصوات ما يمكن تسميته مستثمرين أو صناع أو حتى تجار شرفاء.

وترديد مقولة أن المواصفات القياسية تستعصي علي بعض الصناع هو أمر غير مقبول صناعياً إذ أن الصانع يبدأ عمله باستيفاء المواصفات المعنية ، وإلا سقطت عنه صفة الصانع المهنى ويمكن الاعتماد على التكامل الصناعى مع المصانع ذات الإمكانيات الأكبر سواء من مصانع القطاع العام أو الخاص والإنتاج الحربى فى ذلك ، كما أن المواصفات المصرية لا توضع في غيبة من مرجعيات دولية واحتياجات المستهلك المحلى وظروف التداول بالسوق المصري واشتراطات التصنيع المحلية والعالمية وأكواد تلك السلع خاصة سلع الأمان و التى لها مساس بصحة المواطن وأثرها علي البيئة.

خامساً: <u>التصدى للسلع المستوردة متدنية الجودة</u>

لا شك أن الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بما لها من خبرة ومعامل للفحص والاختبار تملك القدرة على حماية بوابات مصر من السلع الرديئة الغير مطابقة للمواصفات وأن تقف سداً منيعاً دون إغراق البلاد بالسلع المتدنية حتى لا تصبح مصر متلقية للنفايات.

أما عن حالات التهريب المستمرة عن غير طريق المنافذ الجمركية فيمكن مواجهتها أمنياً من ناحية،ومن ناحية أخرى عن طريق الحد من إتاحة التحويلات النقدية بالعملة الصعبة حيث نصعب بهذا من عملية التمويل المفتوح الذي كان يتم من قبل دون رقابة كافية.

Tel. : +2 (02) 5910050 / 5903220 - Fax : +2 (02) 5913762 - P.O.Box : 2016/11111 Cairo - Egypt
www.bavaria.com.eg nader.riad@bavaria.com.eg

مما سبق

فان الأمر ليس محل خلاف من ضرورة النظر إلى حزمة الإجراءات المشار إليها بتلك المحاور باعتبارها واجبة التطبيق بصورة متكاملة آنية في ذات الوقت لحين عبور الاقتصاد المصري الأزمة الحالية والتى تخلص إلى : -

١ -الارتقاء بمستوى المواصفات القياسية المصرية واستكمال منظومتها والتشدد فى تطبيقها.

٢ -مواجهة السلع الهابطة والغير مطابقة للمواصفات القياسية وذلك بإلزام السلع المستوردة بالمواصفات القياسية المصرية عن طريق الهيئة المصرية العامة للرقابة على الصادرات والواردات.

٣ -توجيه مصلحة الرقابة الصناعية للرقابة على الأسواق بالتعاون مع مباحث التموين لضبط السلع المهربة جمركياً والسلع المغشوشة وتلك المخالفة للمواصفات القياسية المصرية خاصة من سلع الأمن والأمان مثل أوعية الضغط وأنابيب البوتاجاز وخزانات الوقود وخزانات الكمبوروسورات والأدوية وقطع غيار السيارات .

٤ -التوجيه باستيفاء الاحتياجات الحكومية من الإنتاج المحلى متى توفر بالجودة المطلوبة من الإنتاج الوطنى .

٥ -الإعلان عن أسعار توافقيه للمرحلة القادمة تخص أسعار الطاقة والوقود خاصة وأن كثير من المصانع وجهت لاستخدام الوقود الغازي بدلاً من الوقود السائل.

٦ -توجيه المصارف لتمويل الاستيراد للأغراض الصناعية وحجب التمويل أمام الاستيراد خارج نطاق الاستخدام الصناعى والأمن الغذائي والأمن الدوائي.

٧ -التوسع في برنامج تحديث الصناعة وعلى وجه الخصوص دعم الصادرات الصناعية المصرية بتوفير الاعتمادات اللازمة لذلك وكذا آلية تسهيل استرداد الرسوم السابق أدائها عند استيراد الخامات ومستلزمات الإنتاج بنظام الدروباك.

ديسمبر ٢٠١٣

Tel. : +2 (02) 5910050 / 5903220 - Fax : +2 (02) 5913762 - P.O.Box : 2016/11111 Cairo - Egypt
www.bavaria.com.eg nader.riad@bavaria.com.eg